مصرف لبنان
BANQUE DU LIBAN

سياسة نقدية من أجل اقتصاد معرفي

رائد شرف الدين - النائب الأول لحاكم مصرف لبنان

الدورة الثالثة للمنتدى العربي للبحث العلمي والتنمية المستدامة
١١ كانون الاول ٢٠١٥ | بيروت

في مثل هذا اليوم من العام ١٩٩٧، أجمعت ١٥٠ دولة على اتخاذ خطواتٍ للسيطرة على انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فيما عُرف باتفاقية كيوتو (Kyoto Protocol)، وذلك بهدف الحد من الضرر الذي يُلحقه الإنسان بالنظام المناخي. واليوم، وبالرغم من التخمة في القوانين والمؤسسات، فإن العالم يجد نفسه بعيداً عن تحقيق رؤية التنمية المستدامة، ومسكوناً أكثر من أي وقتٍ مضى بهاجس ا لاحتباس الحراري، إذ ترزح البيئة تحت وطأة ضغوط النمو الجشع للاقتصاد العالمي، في حين تتجاوز الآثار البيئية للإنسانية القدرة البيولوجية لكوكب الأرض بأكثر من ٥٠ بالمئة. ومن الناحية الاجتماعية-الاقتصادية، تتوسع الفجوة في توزيع الثروات مداها، حيث تبلغ نسبة معدّل دخل الفرد في أغنى ٢٠ دولة مقابل المعدّل في أفقر ٢٠ دولة حوالي دولار واحد إلى ٦٠$. ويعاني واحد من كل ثلاثة أشخاص في العالم، أي أكثر من ملياري إنسان، من الشح في مستلزمات الحياة الأساسية من صحّة وتعليم ومستوى معيشي لائق.[١]

بالمقابل يحتوي المشهد العربي، فيحتوي على بعض الإنجازات المحققة في السنوات القليلة الماضية على صعيد التنمية المستدامة. في هذا الإطار، شهد معدّل التحصيل العلمي تحسّناً

ملحوظاً، بالإضافة إلى ظهور مزيدٍ من الجامعات بمواصفاتٍ عالمية، وازدياد الاستثمارات الحكومية في البحث والتطوير. كما حافظت المنطقة العربية على مستويات مقبولة من النمو، واستفادت من استثمار العائدات النفطية في التربية والبحوث والابتكار والصناعات الإنتاجية. غير أن الطريق المؤدي إلى مجتمع المعرفة لا يزال طويلاً أمام الدول العربية، من حيث مستوى القطاع التربوي والمؤسسات العلمية والتقنية من جهة، وضعف بنية المعلومات والتواصل للصناعات القائمة على المعرفة من جهة ثانية. هذا بالإضافة إلى الكلفة العالية للأعمال، وجمود أسواق العمل، وضعف التجارة البينية العربية، والتقليل من قيمة الإبداع والابتكار، وانتشار الأمية.[٢]

بعد سأعرض بعض ملامح المشهدين العالمي والعربي فيما يخص التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة، سوف ألقي الضوء على مفاهيم التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة وعلاقتهما بمبادئ الحوكمة، ثم أنتقل إلى المشهد اللبناني، مركّزاً على خصوصية قطاع المعرفة وعلاقته العضوية بالحوكمة، وصولاً إلى هدفه الاستراتيجي، ألا وهو التنمية المستدامة. ومن ثمّ سأستعرض رؤية مصرف لبنان ومبادراته حول قطاع اقتصاد المعرفة ومحوريّته.

مع نشوء نظرية النمو الحديثة التي أضافت البعد البشري إلى البعد المادي في نظرتها إلى رأس المال، شهد مفهوم التنمية البشرية في النمو الاقتصادي دفعاً غير مسبوق. واتّخذ هذا المفهوم مسارين متكاملين: مسار رأس المال البشري أو تنمية الموارد البشرية، ومسار البحث والتطوير. يُظهر المسار الأول قدرة التعليم على زيادة إنتاجية البشر وكفاءاتهم وقدراتهم على الإبداع، بما فيه على الصعيد الإنتاجي، مما يساعد على احتواء وتعويض أي انخفاضٍ قد يطرأ على إنتاجية رأس المال المادي.[٣] بينما يُظهر المسار الثاني كيفية الاستفادة من التقدم العلمي والتقني والحداثة من أجل إيجاد الحلول للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية المستعصية عن طريق البحث والتطوير والإبداع والابتكار. ويساهم مسارا المعرفة هذان في تثبيت ثلاثة عوامل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية: تشجيع التنافسية والإنتاج، تسهيل الرفاهية والسلامة البيئية، وتمكين الحوكمة المؤسسية.[٤] غير أن هذين المسارين بحاجة إلى عنصرٍ يضفي عليهما صفة الديمومة والاستمرارية والمستقبلية، ومن هنا جاءت قضية التنمية المستدامة لتشكّل هدفاً للدول الصناعية والنامية على حدّ سواء، بكونها "تضمن حاجات الجيل الحاضر دون تطويق قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.[٥]

إن العلاقة ما بين مفهوم الاستدامة والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة قد اكتسبت بعداً جديداً مع بروز ظاهرة إدارة الطاقة المتجددة، مما سمح بظهور مفهوم "الاستدامة الإيجابية"

المستندة إلى ثلاثة أسس: أولاً، اعتماد مقاربة منهجية في التحليل، تتكامل فيها أنظمة كل من الموارد الطبيعية والبيئة والإقتصاد. ثانياً، السعي لتحقيق الجدوى في إدارة هذا الثلاثي بغرض تحقيق الرفاهية القصوى. ثالثاً، تعزيز النظرة المستقبلية من خلال تحقيق العدالة الحيادية بين الأجيال.[٦]

لقد أدّت كل هذه المفاعيل المتشابكة إلى نشوء ما يسمّى باقتصاد المعرفة، وهو الاقتصاد الذي يولي الأهمية في النمو لأصول المعرفة بدلاً من رأس المال والأصول العاملة، حيث تصل كمية وتطوّر المعرفة السائدة في الأنشطة الاقتصادية والإجتماعية إلى مستوياتٍ عاليةٍ جداً. ويقوم هذا الاقتصاد الذي يتولّى خلق وتوزيع واستخدام المعرفة، على أربع دعائم: أولاً، رأس المال البشري المكوّن من قوة عاملة متعلّمة وماهرة. ثانياً، بنية معلوماتية كثيفة وحديثة قائمة على تقنية المعلومات والإتصالات. ثالثاً، نظام ابتكار فعّال يقوم على البحث والتطوير. رابعاً، نظام مؤسسي يقدّم حوافز لخلق وتوزيع واستخدام المعرفة بشكلٍ مجدٍ.[٧]

تحتاج كل هذه العناصر إلى صمّام أمانٍ يصون خصائصها الوظيفية من أيّ خللٍ يتأتى من سوء الإدارة أو خرق القوانين أو فشل آليات السوق. وهذا هو دور الحوكمة ومبادئها، ومن أهمها الشفافية والمساءلة والمسؤولية والمشاركة. فالديمقراطية التشاركية مثلاً بين جميع الأطراف المعنية في تفعيل التنمية المستدامة واقتصاد المعرفة، وبشكلٍ خاص بين القطاعين العام والخاص، تشكّل وعاءً تنظيمياً لصدّ مظاهر الفساد وتضارب المصالح وغياب المسؤوليات. كما أنها تشكّل إطاراً جامعاً يمثّل مصالح مختلف المكونات المجتمعية، من مستثمرين ومستهلكين ومجتمعٍ مدني...[٨]

بالرغم من الأزمات السياسية والمطبّات الأمنية والعوائق الاقتصادية التي يمرّ بها لبنان، فهو يحافظ على ميزاتٍ تفاضلية تشكّل عناصر قوّةٍ كامنة وفرصاً واعدة إذا أُحسن البناء عليها والاستفادة منها. وأهمّ هذه الميزات ثلاث: رأس المال البشري، الثروة الغازية والنفطية الكامنة، القطاع المصرفي والمالي. وإذا ألقينا الضوء على بعضٍ من ملامح رأس المال البشري هذا، يمكننا ملاحظة الآتي: يُصنَّف لبنان من بين الدول العشرة الأولى عالمياً من حيث نوعية التعليم، وذلك بحسب مؤشّر نوعية التعليم الذي يقيس مدى نجاح النظام التعليمي في تلبية احتياجات الاقتصاد التنافسي. كما يصنِّف مؤشّر القدرة التعليمية لبنان بنسبة ٨٠ بالمئة، وتمثّل المرتبة الأولى في المنطقة.[٩] إضافةً إلى ذلك، يتميّز لبنان بثروةٍ اغترابية تتمثّل بالجاليات اللبنانية الكبيرة المنتشرة في أصقاع العالم، والتي يمكن أن تشكّل جسراً ووكيلاً تنموياً للبنان عبر إمداده بالاستثمارات والتقنيات الإنتاجية الحديثة ووسائط التواصل مع الطاقات الاقتصادية الخارجية.

وهذا يمكنه من خلق فرصٍ اقتصاديةٍ وتنموية لا تعدّ ولا تحصى إذا توفرت الآليات المناسبة والمبادرات لإطلاق هذه الفرص. ولنا في الهند وجالياتها الكبيرة مثالٌ يحتذى به في هذا المجال.

كما أن وجود الثروة الغازية والنفطية الكامنة ينبغي أن تشكّل للبنان حافزاً إضافياً للبناء على ثروته البشرية المعرفية والمضي في تطوير اقتصاد المعرفة. وذلك لأن وجود ثروة الطاقة يشكّل فرصةً تاريخيةً ينبغي استغلالها بتعزيز طاقاتنا البشرية والمعرفية والعلمية وتنويع مجالاتنا الاقتصادية وتحويل اقتصادنا إلى اقتصادٍ إنتاجي، لكي لا نقع في فخّ الاقتصاد الريعي الذي يعتمد اعتماداً أحادياً على مداخيل الريع، فنستنزف ثروتنا ونقضي على إرثنا العلمي في آن. ولنا في كثيرٍ من الدول أمثلة صارخة، حيث شكّلت ثرواتها النفطية سيفاً ذا حدّين، حوّل اقتصادياتها إلى اقتصادياتٍ غير منتجة وقضى على إمكانياتها التصديرية، وهو ما يُعرف ب"مفارقة الوفرة" (paradox of plenty) أو ب"المرض الهولندي" (Dutch Disease). واستطراداً، ينبغي علينا أن ننمّي طاقاتنا ومؤسساتنا المعنية بالبحث والتطوير، ونسعى إلى إيجاد شراكةٍ بين القطاعين العام والخاص والجامعات والمعاهد، في سبيل تعزيز قطاع البحث والتطوير، كأحد أهم الوسائل التي تمكّننا من بلوغ عصر اقتصاد المعرفة والابتكار والإبداع والإنتاج والتنمية المستدامة، وخاصةً في مجالات حيوية كتكنولوجيا المعلومات والطاقة البديلة وغيرها.

لقد أدرك مصرف لبنان كلّ هذه العناصر والفرص والتحديات حين أصدر في آب من العام ٢٠١٣ تعميماً يهدف الى إطلاق قطاعٍ عجز عن إيجاد موارد الرسملة اللازمة، ألا وهو قطاع اقتصاد المعرفة، والذي نعول عليه لتوفير فرص العمل وتأمين مردود على الإقتصاد الوطني ككل. وبناءً عليه، تمّ ابتكار هندسة مالية تضع بتصرّف هذا القطاع نحو ٤٠٠ مليون دولار، من خلال منح المصارف تسليفات دون فائدة مقابل المساهمات التي تقوم بها في الشركات التي تعنى باقتصاد المعرفة وذلك ضمن عدة شروط، من ضمنها مدى مساهمة المشروع في النمو الإقتصادي والإجتماعي وفي توفير فرص عمل في السوق المحلية، وتالياً زيادة الثروة الوطنية اللبنانية، ودعم المهارات الفكرية الابداعية. وقد استثمرت المصارف حتى الآن ٢٥٠ مليون دولار من الأموال المخصّصة لهذه الشركات. وبالإضافة إلى دعم اقتصاد المعرفة، يهدف التعميم الى تحفيز آليات تأسيس شركات جديدة في لبنان، والتي قد تتحوّل في المستقبل الى شركات مساهمة قابلة لإغناء الإقتصاد الوطني وتوفير فرص عمل جديدة وتعزيز عمل السوق المالية، حيث أن موضوع التعميم هو عملية الرسملة وليس الإقراض، إذ أنه يوفّر آلية للمصارف اللبنانية كي تشارك في رأس مال تلك الشركات الناشئة. وبالتالي، فإن التعميم يجنّب القطاع الخاص عبء كلفة الدين الذي يمكن أن يحد من إمكانات الاستثمار لدى المؤسسات. والجدير ذكره أن المخاطر على

رأسمال المصرف في عمليات التمويل هي شبه معدومة كون المصرف المركزي يغطي نسبة ٧٥% منها. كما قام مصرف لبنان بإطلاق مبادرتين تقضيان بإنشاء مخيمات إعدادية / تدريبية / تحفيزية (boot camps) لتشجيع الطلاب أصحاب الأفكار الخلاقة بغية تطويرها إلى مشاريع عملية وعليه، الارتقاء بالابتكار من الفكرة (Invention) إلى حين إيصالها إلى السوق (Innovation) . هذا بالإضافة إلى دعمه للشركات المسرّعة للأعمال في لبنان، من خلال إطلاقه للمنصة التكنولوجية الرقمية.

وقبل أن أختم، لا بدّ لي أن أنوّه بالجهود التي بُذلت لإقامة هذا المنتدى وإنجاحه. كما أشير إلى الحدث السنوي الذي يُقام للعام الثاني على التوالي برعاية مصرف لبنان، BDL Accelerate، في الوقت الذي نلقي فيه كلماتنا الآن، حول ذات المسائل الحيوية والنهضوية في حياتنا الاقتصادية التي نجتمع من أجلها هنا، ألا وهي رفعة وعزّة ورفاهية لبنان بالمعرفة والعلم والتطوّر.

وشكراً.

قائمة المراجع

[١] Reforming Global Sustainable Development Governance: A Rights-Based Agenda

[٢] A New Millennium of Knowledge? The Arab Human Development Report on Building a Knowledge Society, Five Years On

[٣] د. باسل البستاني. جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين. مؤسسة دراسات الوحدة العربية.

[٤] Building Knowledge Economies

[٥] د. باسل البستاني. جدلية نهج التنمية البشرية المستدامة: منابع التكوين وموانع التمكين. مؤسسة دراسات الوحدة العربية.

[٦] Sustainable Economic Development: Resources, Environment & Institutions

[٧] Building Knowledge Economies

[٨] Sustainable Economic Development: Resources, Environment & Institutions

[٩] Start Up Lebanon